العدد 4 No 4
July 2026 تموز 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

سد إليسو وتأثيره على مياه العراق "دراسة تاريخية

م.دهبه أحمد جميل
جامعة ميسان-كلية التربية الاساسية- قسم التاريخ
hibah3348@gmail.com

المستخلص:

هدف البحث إلى دراسة وتحليل أزمة المياه في العراق من حيث أبعادها الكمية والنوعية، والوقوف على أهم التحديات التي تواجه الأمن المائي في البلاد، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه المنهج الأنسب لدراسة الظواهر المائية وتحليل أبعادها المختلفة، وتوصلنا للعديد من النتائج أهمها أن إنشاء سد إليسو أدى إلى انخفاض ملحوظ في واردات نهر دجلة، مما تسبب في اختلال التوازن المائي بين دول المنبع والمصب، وقلص قدرة العراق على تلبية احتياجاته الزراعية والصناعية والمائية، كما أن انخفاض تدفقات المياه انعكس مباشرة على الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى تقلص المساحات المزروعة وتراجع الإنتاج الغذائي، وبالتالي زيادة الاعتماد على الاستيراد وارتفاع مستويات الهشاشة الغذائية، حيث أصبح ملف المياه أحد أدوات الضغط السياسي بين تركيا والعراق، مما زاد من تعقيد العلاقات الثنائية وأضعف فرص التعاون المائي العادل، فلذلك يوصي البحث بضرورة تعزيز التعاون المائي بين العراق وتركيا عبر اتفاقيات ملزمة ومنصفة لتوزيع المياه بما يضمن حقوق دول المصب.

الكلمات المفتاحية: سد إليسو، نهر دجلة، نهر الفرات، العراق، تركيا، الأمن المائي، الموارد المائية، السدود.

Ilisu Dam and Its Impact on Iraq’s Water Resources: A Historical Study

Assistant Professor Dr. Hiba Ahmed Jameel Jassim
University of Misan, College of Basic Education- Department of History
hibah3348@gmail.com

Abstract:

this study aims to examine and analyze the water crisis in Iraq in terms of its quantitative and qualitative dimensions, as well as to identify the major challenges facing water security in the country. The study adopted the descriptive-analytical approach as the most suitable method for examining water-related phenomena and analyzing their various dimensions. The research reached several important findings, most notably that the construction of the Ilisu Dam caused a significant reduction in the inflow of the Tigris River, leading to an imbalance in water distribution between upstream and downstream countries and reducing Iraq’s ability to meet its agricultural, industrial, and domestic water needs. Furthermore, the decline in water flow directly affected agricultural production, resulting in shrinking cultivated areas, reduced food production, increased dependence on imports, and rising levels of food insecurity. In addition, water resources have become a political pressure tool between Turkey and Iraq, which has further complicated bilateral relations and weakened opportunities for fair water cooperation. Accordingly, the study recommends strengthening water cooperation

between Iraq and Turkey through binding and equitable agreements on water distribution that guarantee the rights of downstream countries.

Keywords: Ilisu Dam, Tigris River, Euphrates River, Iraq, Turkey, Water Security, Water Resources, Dams.

المقدمة.

شكّلت المياه عبر التاريخ أحد أهم المحاور الجيوسياسية المؤثرة في طبيعة العلاقات بين الدول، إذ ارتبطت بها مظاهر الاستقرار الحضاري والصراعات الإقليمية والتدخلات الدولية. ومع بدايات القرن الحادي والعشرين، تحولت قضية المياه إلى قضية استراتيجية مركزية في السياسة الدولية، خاصة في المناطق التي تعاني شحّ الموارد المائية، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط. وتزداد أهمية هذه القضية في العراق وسوريا لارتباطهما المباشر بمصادر نهري دجلة والفرات التي تتحكم تركيا بجزء كبير من تدفقاتهما المائية من خلال مشاريع السدود الكبرى، (سليم والعزاوي، ٢٠٢٤ص٥١١) وفي مقدمتها سد إليسو، وقد تبنّت تركيا استراتيجية مائية تهدف إلى تعظيم الاستفادة من موارد النهرين عبر إنشاء السدود والمشاريع التنموية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الحصص المائية للعراق، وأثار مخاوف متزايدة بشأن الأمن المائي ومستقبل العلاقات الإقليمية، ومن هنا تبرز أهمية دراسة سد إليسو وتأثيره التاريخي والسياسي والاقتصادي على مياه العراق، بوصفه أحد أبرز التحديات المائية التي واجهها العراق في العصر الحديث. وبناء على ذلك يعد سد إليسو من أكبر المشاريع المائية التي شرعت تركيا في تنفيذها على نهر دجلة ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول، وضع حجر الأساس له في عام ٢٠٠٦ في عهد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. ويقع السد في منطقة دراغ جسر الواقعة ضمن نطاق جغرافي قريب من الحدود التركية–السورية، وعلى مسافة تقارب ١٤ كم من الحدود. (حميد، ٢٠١٥،ص٦).

مشكلة البحث.

في عام ١٩٨٩ أعلنت الحكومة التركية عن مشروع جنوب شرق الأناضول، وبدأت تنفيذ سلسلة من المشاريع المائية الكبرى، من أبرزها بناء سد أتاتورك على نهر الفرات. وقد أسهم هذا المشروع في إحداث تغيّرات بيئية ومناخية انعكست على دول المصب، ولا سيما العراق، من خلال زيادة معدلات الجفاف والتصحر وظهور العواصف الترابية. ومع استمرار التوسع في المشاريع المائية التركية، تفاقمت هذه الإشكالية بشكل أكبر بعد الشروع في بناء سد إليسو على نهر دجلة عام ٢٠٠٦، وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في كميات المياه المتدفقة إلى العراق، قُدّر بنحو ٦٠%. وتشير التقديرات إلى أن هذا السد، الذي يعادل حجمه الإجمالي مجموع عدد كبير من السدود العراقية، قد يؤدي إلى حجب أكثر من ٥٠% من تدفقات نهر دجلة نحو العراق، مما ينذر بتداعيات خطيرة تتمثل في تفاقم الجفاف، وتوسع التصحر، وتدهور الأمن المائي والبيئي في البلاد. (ياس، ٢٠٢١، ص ٣)، ومن هذا المنطلق تتمثل المشكلة البحثية في تزايد تأثير المشاريع المائية التركية على حصة العراق المائية من نهري دجلة والفرات، ولا سيما في ظل إنشاء السدود الكبرى التي أدت إلى خفض التدفقات المائية بشكل ملحوظ، الأمر الذي انعكس على الأوضاع البيئية والاقتصادية في العراق، ومن هنا يطرح البحث التساؤل الرئيس الآتي: ما مدى تأثير السدود التركية، وعلى رأسها سد إليسو، على الأمن المائي والبيئي في العراق، وكيف انعكست هذه المشاريع على طبيعة العلاقات التركية–العراقية؟

أهمية البحث

يواجه العراق أزمة مائية متفاقمة من حيث الكمية والنوعية، نتيجة الانخفاض المستمر في تدفقات نهري دجلة والفرات عبر حدوده، وهو ما انعكس سلبًا على الأمن المائي في البلاد. ومن المتوقع أن يزداد هذا الوضع سوءًا بفعل مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها النمو السكاني المتسارع، والتغيرات المناخية، التي جعلت العراق من أكثر الدول تأثرًا بتداعيات التغير المناخي عالميًا وفق تقارير الأمم المتحدة. كما أسهمت المشاريع الهيدرولوجية المقامة في دول المنبع، إلى جانب ضعف إدارة الموارد المائية، في تعميق حدة الأزمة، الأمر

مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

الذي أدى إلى تفاقم مشكلة شح المياه وتراجع نوعيتها بشكل ملحوظ. (عبد الله، ٢٠٢٤، ص٢٥٤) ومن هذا المنطلق تنبع أهمية البحث من كونه يتناول قضية حيوية تمس الأمن المائي والاقتصادي والبيئي للعراق، في ظل تصاعد التحديات المرتبطة بندرة المياه وتغير المناخ والمشاريع المائية في دول المنبع. كما تبرز أهميته في تحليل أحد أبرز أسباب الأزمة، والمتمثل في السياسات المائية الإقليمية وتأثيرها على تدفقات نهري دجلة والفرات، بما يسهم في فهم أعمق لطبيعة الأزمة وتعقيداتها.

هدف البحث : يهدف البحث إلى دراسة وتحليل أزمة المياه في العراق من حيث أبعادها الكمية والنوعية، والوقوف على أهم التحديات التي تواجه الأمن المائي في البلاد،، كما يسعى البحث إلى تحديد الإبعاد السياسية والقانونية المتعلقة بأنشاء سد اليسو، وتأثيراته المستقبلية على إدارة الموارد المائية في العراق.

فرضية البحث: ينطبق البحث من فرضية مفادها أن إنشاء سد إليسو على نهر دجلة قد أدى إلى تأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة على الموارد المائية في العراق، تمثلت في انخفاض مناسيب المياه، وتراجع الحصة المائية، وتدهور الأراضي الزراعية، فضلاً عن انعكاساته الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

الدراسات السابقة

دراسة (بوسكين سليم وانغام حبيب العزاوي،٢٠٢٤) بعنوان تأثير مشكلة المياه على العلاقات التركية مع دول المصب لنهر دجلة والفرات، هدفت الدراسة للتعرف على أثر مشكلة المياه على العلاقات التركية مع دول المصب لنهر دجلة والفرات، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، فضلاً عن استخدام المنهج الاستشرافي الاحتمالي لصاغة المشاهد المستقبلية لتلك الاستراتيجية، وتوصلت الدراسة إن السبب الرئيسي في تفاقم أزمة المياه بين (تركيا وسوريا والعراق) هو أن تركيا تعتبر نهري دجلة والفرات نهرين وطنيين، ولها الحق في التصرف بمياههما داخل أراضيها وفقاً لمصالحها الوطنية، كما حققت تركيا من خلال استراتيجيتها المائية عدداً من الأهداف على المستوى الداخلي، تمثلت في زيادة دخل الفرد، وزيادة النمو الاقتصادي.

دراسة (بدر عيسي ياس، ٢٠٢١) بعنون آثار السدود التركية على العراق متغيرات خطيرة ومواجهة حتمية، وإن تركيا ملزمة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧ بشأن مياه دجلة والفرات، حيث بإمكانها أن تستعمل المياه التي تجري فوق إقليمها بشرط ألّا يترتب على هذا الاستعمال ضرر للعراق. وأن العراق يمتلك أكثر من ورقة للتفاوض مع تركيا بغية الوصول إلى اتفاق إستراتيجي بشأن حجم إطلاقات المياه، من خلال تفعيل سياسة عامة وشاملة ترتكز على تفعيل الجانب الاقتصادي والتعاون الأمني، في ظل زيادة حجم التبادل الاقتصادي وتفعيل الاستثمار طويل الأمد، ولعب دور سياسي أكبر في العلاقات الدولية والإقليمية.

دراسة(حسين عبد المجيد حميد، ٢٠١٥) بعنوان سد إليسو التركي وأثره على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق، سط البحث الضوء على طبيعة سد اليسو الذي شرعت تركيا ببنائه على نهر دجلة وما سيخلفه من أضرار كبيرة على الثروة المائية، وتوصلت الدراسة لبعض النتائج منها يؤدي اكتمال انجاز سد اليسو الى خفض الوارد المائي لنهر دجلة من (٢٠,٩٣) مليار م٣/سنة الى ما يقارب (٩,٧) مليار م٣/سنة، اي الى ما دون ٤٢% من نسبة المياه المتدفقة فيه حاليا، سيؤدي انخفاض الوارد المائي لنهر دجلة في العراق الى حرمان ما يقارب (٦٩٦) الف هكتار من الاراضي الزراعية في العراق من مياه الري، وتحولها الى اراضي جرداء غير صالحة للزراعة وبالتالي زيادة نسبة الاراضي المتصحرة في العراق.

من خلال عرض والإطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث ومتغيراته تبين وجود اهتماماً واضحاً بمشكلة المياه بين تركيا والعراق وسوريا، إذ ركزت على الأبعاد السياسية والقانونية والاقتصادية للسدود التركية وتأثيرها على دول المصب، ولاسيما ما يتعلق بانخفاض الواردات المائية لنهر دجلة وتداعيات ذلك على الزراعة والبيئة والتنمية في العراق، كما اتفقت الدراسات على أن السياسة المائية التركية تمثل عاملاً رئيسياً في تفاقم أزمة المياه، مع التأكيد على أهمية الاتفاقيات الدولية والحلول الدبلوماسية لمعالجة الأزمة. وتتميز الدراسة الحالية بالتركيز على سد أوسلو بوصفه نموذجاً للدراسة، مع تناول تأثيراته التاريخية على مياه العراق وتحليل أبعاده السياسية والاقتصادية والبيئية.

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز July 2026

المبحث الأول: الإطار التاريخي والجغرافي للمياه في العراق

يمثل الماء من أهم المقومات الأساسية لقيام الحضارات واستمرار الحياة، حيث ابتدأت الحياة في الطبيعة في وسط مائي وخلال عصور التطور اعتمدت جميع الكائنات على الماء في كافة أنشطتها، فأينما وجد الماء وجدت الحياة(كاظم وجدوع، ٢٠١٦،ص٦٧٢) وقد ارتبط تاريخ العراق منذ أقدم العصور بنهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من خارج الحدود الإقليمية (صالح، ٢٠٢٣،ص ١٤٣)، ولذلك يمثلان الأساس الجغرافي والحضاري للدولة العراقية. ونظراً لكون هذين النهرين من الأنهار الدولية المشتركة، ولذلك فإن دراسة الإطار التاريخي والجغرافي للمياه في العراق تساعد في فهم طبيعة الموارد المائية وأهميتها، إلى جانب توضيح أبعاد الأزمة المائية التي يواجهها العراق في الوقت الحاضر.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للعراق وأهمية الموارد المائية .

يقع العراق في شمال شرق شبه الجزيرة العربية، ضمن منطقة تتسم بالمناخ الجاف إلى شبه الجاف، إذ لا يتجاوز معدل هطول الأمطار فيها نحو ١٥٥ ملم سنوياً، الأمر الذي جعل الموارد المائية ذات أهمية كبيرة لحياة السكان والأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتبلغ مساحة العراق نحو ٤٣٧٠٧٢ كيلومتراً مربعاً، ويقطنه أكثر من ٤٠ مليون نسمة، ويعتمد بصورة رئيسية على مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما لتأمين احتياجاته المائية في مجالات الزراعة والشرب والصناعة، مما منح المياه مكانة استراتيجية في الواقع الجغرافي والاقتصادي للعراق. (الإنصاري، ٢٠٢٥، ص٢٥١) أن العراق يعرف تاريخياً ببلاد الرافدين لاعتماده شبه الكلي على نهري دجلة والفرات، إذ تتراوح نسبة اعتماده على مواردهما المائية بين ٩٣%–٩٨%، فإنه يواجه تحديات مائية كبيرة نتيجة طبيعة المناخ الجاف، وندرة الموارد المائية الأخرى، فضلاً عن تراجع تدفقات الأنهار بسبب التغيرات المناخية والمشاريع الهيدروليكية التي تقيمها دول المنبع، إلى جانب الزيادة السكانية والطلب المتنامي على المياه في القطاعات الزراعية والصناعية. (الفضلي، ٢٠٢٥، ص٦) تُعدّ البيئة الجغرافية في العراق من أكثر البيئات جفافاً في العالم، الأمر الذي جعل الزراعة والاستقرار السكاني يعتمدان بصورة أساسية على الموارد المائية السطحية والجوفية لتوفير مياه الري والاستخدامات المختلفة.

ثانياً: أهمية الموارد المائية في العراق

المياه مورداً طبيعياً أساسياً لاستمرار الحياة ومن ضرورات التنمية الاقتصادية، وقد شكّلت عبر التاريخ عاملاً مهماً في جذب السكان وقيام الحضارات واستمرارها، وفي الوقت نفسه أصبحت المياه مصدراً للنزاعات بين الدول المشتركة في الأنهار، ولاسيما في ظل تزايد الطلب على الموارد المائية وغياب الاتفاقيات المنظمة لتقاسمها، الأمر الذي جعل قضية المياه من القضايا الحيوية ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. (فاضل، ٢٠٢٠،ص ٤٠) ارتبط تاريخ العراق بالمياه منذ العصور القديمة، إذ قامت الحضارات الأولى على ضفاف نهري دجلة والفرات، وشهدت بلاد الرافدين إنشاء أولى منظومات الري والسدود وتنظيم توزيع المياه. كما تضمنت شريعة حمورابي قوانين خاصة بالمياه، واهتمت الحضارات السومرية والآشورية بتطوير شبكات الري وبناء السدود. وفي العهد الإسلامي عُدّت المياه مورداً مشتركاً، وشهدت شبكات الري تطوراً ملحوظاً، خاصة في العصر العباسي، بينما عمل العثمانيون على تنظيم ملكية الأراضي والإشراف على إدارة الري. ومع قيام الدولة العراقية الحديثة، صدرت تشريعات لتنظيم الموارد المائية، أبرزها قانون الري لعام ١٩٢٣. وعلى الصعيد الدولي، ظهرت عدة اتفاقيات لتنظيم استغلال مياه دجلة والفرات، من أهمها معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، واتفاقية عام ١٩٤٦ بين العراق وتركيا بشأن المشاريع المائية، إضافة إلى معاهدة الجزائر عام ١٩٧٥ بين العراق وإيران، واتفاقية تقاسم مياه الفرات بين العراق وسوريا عام ١٩٨٩. (الفضلي، ٢٠٢٥، ص ٩)

تعد المياه من أهم الموارد الطبيعية في المناطق ذات المناخ الجاف وشبه الجاف كالعراق، لأنها تتحكم بتوزيع السكان ونشاطاتهم الاقتصادية وبخاصة الزراعة، وهي بذلك أهم مرتكزات الأمن الغذائي والأمن المائي الوطني، أن تفاقم مشكلات المياه وتزايد الطلب عليها، ناتج عن النمو السكاني وتزايد متطلبات التنمية

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

الاقتصادية. (جبر والكومي،٢٠٢٢، ص١) فالمياه عنصر أساسي في الحياة وأساس لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، فلا يمكن تحقيق تنمية دون أي يكون لأي بلد الحق في هذا المورد. **(حسن، ٢٠٢٥ص ٥٥٥)**

المطلب الثاني: الأهمية التاريخية لنهري دجلة والفرات في قيام الحضارات العراقية

تقوم الحياة منذ الأزل على مياه نهري دجلة والفرات، إذ شكّل النهران المصدر الرئيس للمياه في العراق، واعتمدت عليهما الحضارات القديمة في الزراعة والاستقرار وبناء المدن. وقد أسهمت وفرة المياه وخصوبة الأراضي المحيطة بالنهرين في قيام حضارات بلاد الرافدين وازدهارها عبر العصور، كما كان لهما دور مهم في تطور النشاط الاقتصادي والتجاري ووسائل النقل والمواصلات، الأمر الذي جعل دجلة والفرات يمثلان الأساس الحضاري والجغرافي للحياة في العراق منذ أقدم الأزمنة. (القصير، ٢٠١٩،ص٤٩٩)

فبناء على ذلك كان لنهري دجلة والفرات دورٌ أساسي في قيام الحضارة العراقية القديمة، إذ نشأت أولى التجمعات البشرية والحضارات بالقرب من ضفاف الأنهار ومصادر المياه، لما وفرته من مقومات الاستقرار والحياة، وعلى ضفاف دجلة والفرات ازدهرت حضارات بلاد الرافدين منذ عصور ما قبل التاريخ، حيث أسهمت المياه في تطور الزراعة وقيام المدن وتنشيط التجارة ووسائل النقل والمواصلات، كما شكّل النهران أساساً للتواصل الحضاري مع المناطق المجاورة، الأمر الذي ساعد على انتقال التأثيرات الثقافية والحضارية بين الشعوب، ولهذا ارتبط اسم العراق تاريخياً ببلاد الرافدين، في إشارة إلى نهري دجلة والفرات اللذين كانت سبباً رئيسياً في بناء الحضارة العراقية وتطورها عبر العصور. (القصير، ٢٠١٩،ص٥٠٠)

أولاً: الأهمية المائية لنهر دجلة في العراق

يُعدّ نهر دجلة أحد أهم الأنهار الرئيسة في العراق، إذ يبلغ طوله الكلي نحو ١٩٠٠ كم، ي منها حوالي (١٤١٥) كم في الأراض العراقية، ونبع من الأراضي تركيا ويمتد حتى دخوله الأراضي العراقية، ويتغذى النهر بعدد من الروافد المهمة التي تسهم في زيادة موارده المائية، ومن أبرزها نهر الخابور الذي يصب في دجلة قرب الحدود التركية والذي يبلغ حجم تغذيته (٦٢٧٠)كم٢، ونهر الزاب الكبير الذي تبلغ مساحة حوض تغذيته نحو ٢٦٤٧٠كم^2 ويصب جنوب مدينة الموصل، إضافة إلى نهر الزاب الصغير الذي تقدر مساحة حوضه بنحو ٢٢٢٥٠ كم^2 ويصب في نهر دجلة شمال مدينة بغداد. كما يُعد نهر العظيم من الروافد العراقية المهمة يبلغ حجم تغذيته ١٠٧٨٠ كم ٢، إذ يتشكل بالكامل داخل الأراضي العراقية ويصب بين مدينتي سامراء وبغداد، فضلاً عن نهر ديالى الذي تبلغ مساحة حوضه نحو ٢٣٩٩٩ كم^2 ويصب في نهر دجلة جنوب مدينة بغداد، وبذلك شكّلت هذه الروافد مورداً أساسياً لدعم المياه في حوض دجلة وتعزيز أهميته الزراعية والحضارية في العراق (جبر والكومي،٢٠٢٢،ص ٣)

ثانياً: الأهمية المائية لنهر الفرات في العراق

نهر دجلة من أهم مصادر المياه في العراق، وذلك بسبب ضخامة إيراده السنوي، إذ يشكّل جزءاً كبيراً من الموارد المائية العراقية، ويقدّر إيراده السنوي بنحو ١٦ مليار م^3، وينبع النهر من المرتفعات الواقعة في جنوب شرق تركيا، ثم يواصل جريانه حتى يلتقي بنهر الفرات عند منطقة كرمة علي شمال مدينة البصرة ليكوّنا معاً شط العرب، ويتكوّن نهر دجلة من عدة روافد، أكبرها نهر دجلة صو الذي ينبع من المرتفعات الواقعة جنوب بحيرة كولجك، ثم يتجه شرقاً مارّاً بمدينة ديار بكر، وخلال جريانه يلتقي بعدد من الروافد المهمة، ومن أبرزها يبطان صو الذي ينبع من جبال هكاري، إضافة إلى باتمان جاي الذي ينبع كذلك من المناطق الجبلية في جنوب شرق تركيا، الأمر الذي يسهم في تعزيز الموارد المائية للنهر قبل دخوله الأراضي العراقية .(كاظم وجدوع، ٢٠١٦، ص٦٧٥) وبناء على ذلك يمكننا القول بأن الموارد المائية في العراق تكتسب أهمية كبيرة بوصفها أساساً للتنمية المستدامة واستمرار الحياة، وقد انعكست هذه الأهمية بصورة واضحة على تسمية العراق عبر العصور، إذ عُرف بأسماء ارتبطت بالمياه والأنهار مثل «بلاد النهرين»

العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

و«بلاد الرافدين» و«أرض الرافدين»، في إشارة إلى الدور الحضاري الكبير الذي أدّاه نهرا دجلة والفرات في قيام الحضارة العراقية واستمرارها.

المبحث الثاني: مشروع سد إليسو وأبعاده السياسية والمائية.

تؤدي سياسة بناء السدود في دول المنبع، ولا سيما تركيا وإيران، إلى انخفاض كمية المياه المتدفقة في مجرى نهري دجلة والفرات وروافدهما، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على العراق من دون الأخذ بنظر الاعتبار حجم الأضرار الناتجة عن ذلك، تستخدم تركيا المياه بوصفها وسيلة ضغط على العراق لتحقيق أهداف استراتيجية متعددة، مستفيدة من موقعها الجغرافي والسياسي المهم في منطقة الشرق الأوسط. فتركيا تعد من الدول القليلة في المنطقة التي تمتلك مصادر كبيرة للمياه العذبة، الأمر الذي منحها قدرة على توظيف هذه الموارد في تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، كما أن سيطرتها على منابع نهري دجلة والفرات مكّنتها من التحكم بكميات المياه المتدفقة إلى العراق وسوريا، وبالتالي استخدام المياه كورقة ضغط سياسية واقتصادية، وقد عززت تركيا هذا الدور من خلال تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول، الذي يتضمن إنشاء عدد كبير من السدود ومحطات الطاقة الكهرومائية، ومن أبرزها سد إليسو على نهر دجلة، وتسعى تركيا من خلال هذه المشاريع إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية، وتوسيع الأراضي الزراعية، وتنمية مناطق جنوب شرق الأناضول اقتصاديًا، فضلاً عن تعزيز نفوذها الإقليمي وإحكام سيطرتها على الموارد المائية المشتركة مع دول الجوار. (عبد الله، ٢٠٢٤، ص ٢٥٨)

يعتمد العراق بصورة أساسية على مياه نهري دجلة والفرات، إلا أن نوعية هذه المياه شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة نتيجة المشروعات المائية التي أقامتها تركيا على حوض النهرين، وفي مقدمتها سد إليسو المقام على نهر دجلة، وقد ترتب على ذلك آثار سلبية متعددة على سكان العراق، تمثلت في تراجع الموارد المائية وازدياد نسب التلوث، الأمر الذي انعكس على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والصحية للسكان، ولاسيما مع تدهور مياه الشرب وارتفاع معدلات التلوث النهري، كما أسهمت هذه الأزمة في زيادة مظاهر التصحر وتراجع الأراضي الزراعية، وهو ما ينذر بمخاطر بيئية وتنموية كبيرة قد تهدد مستقبل الأمن المائي في العراق، خاصة مع استمرار انخفاض تدفقات المياه إلى البلاد.(ياس، ٢٠٢١، ص١)

المطلب الأول: التعريف بسد إليسو وموقعه والهدف من أنشائه

يعد سد إليسو من أبرز المشاريع المائية التي أقامتها تركيا ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول، لما له من تأثيرات مباشرة على مياه نهر دجلة والدول المتشاطئة معه، ولاسيما العراق. ويهدف هذا المطلب إلى التعريف بالسد من حيث موقعه الجغرافي، والأهداف التي دفعت تركيا إلى إنشائه.

أولاً: نبذة عن سد إليسو (سد أوسلو)

يُعدّ سد إليسو أحد أهم السدود ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول الواحد والعشرين في تركيا، ويقع على نهر دجلة في منطقة جنوب شرق الأناضول، ويصنف السد ضمن السدود الإملائية الركامية، كما يُعد من أكبر مشروعات إنتاج الطاقة الكهرومائية في تركيا، إذ يهدف إلى توفير احتياطي مائي كبير وتوليد الطاقة الكهربائية لدعم التنمية الاقتصادية في المنطقة، ويقع السد على نهر دجلة الذي ينبع من المرتفعات الواقعة جنوب شرق الأناضول، وتحديداً بالقرب من قرية إليسو التركية، ويبعد نحو ١٤ كم عن الحدود السورية. وظهرت فكرة إنشاء السد في تركيا لأول مرة عام ١٩٥٤، ثم بدأت المؤسسات الحكومية المختصة بإجراء المسوحات الأولية للمشروع عام ١٩٧١، وبعد ذلك تم الشروع بإعداد التصاميم الفنية للمشروع، حيث اكتملت الدراسات في عام ١٩٨٢ بتمويل دولي وأوروبي ودعم من بعض الدول المانحة، وفي أواخر التسعينيات من القرن الماضي بدأ التفكير الجدي في تنفيذ المشروع، ثم تطور إلى مرحلة التنفيذ الفعلي. وقد قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بوضع حجر الأساس للمشروع في أيار/مايو عام ٢٠٠٦، ويعد هذا السد من أكبر السدود التي تخطط تركيا لإنشائها على نهر دجلة (عزيز ونجم، ٢٠١٥، ص ٥٧٩) حيث ويبلغ طول السد نحو ١٨٢٠ متراً، فيما يصل ارتفاعه إلى قرابة ١٣٥ متراً، وتقدر سعته التخزينية الكلية بحوالي ٤٣ مليار متر مكعب، وتتمثل حجم الحزن الكلي فيه حوالي (١٠,٤١) مليار متر مكعب، ويمكن للسد

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

أن يولد طاقة كهرومائية سنوياً تبلغ (٣٨٣٠) ميكا واط سنوياً، الأمر الذي يعكس الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية الكبيرة للمشروع بالنسبة لتركيا، في مقابل ما يثيره من مخاوف مائية وبيئية بالنسبة للعراق. (حميد،٢٠١٥، ص٦)

وتسعي تركيا للاستفادة من مياه سد إليسو لأغراض الري وتغذية المياه الجوفية، إذ سيوفر السد إمكانية ري مساحات واسعة من الأراضي التركية قد تتجاوز مليوني هكتار، وعند اكتمال تشغيل السد من المتوقع أن ينخفض الوارد المائي لنهر دجلة إلى نحو (٩.٧) مليار متر مكعب سنوياً، وهو ما يعادل قرابة ٦٠% من الواردات السنوية للنهر، الأمر الذي سينعكس بصورة مباشرة على الحصة المائية للعراق.(مكي وصالح، ٢٠٢٠، ص ٨٧٥) من المتوقع أن تنشأ خلافات كبيرة بين تركيا والعراق إذا ما أقدمت تركيا على استغلال مياه نهر دجلة في بناء السدود والمشاريع الإروائية، ومنها سد إليسو الذي تنوي استكماله. إذ إن هذا التوجه سيؤدي إلى انخفاض ملحوظ في منسوب المياه في نهر دجلة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على العراق باعتباره دولة المصب، ويزيد من حدة التوترات المائية بين البلدين بسبب تراجع الحصص المائية المتدفقة إليه. (حميد، ٢٠١٥، ص٢)

ثانياً: الأهداف الاستراتيجية من أنشا سد اليسو

تهدف تركيا من أنشاء إقامة المشاريع الخزينة على نهري دجلة والفرات والتي أطلق عليها مشروع جنوب الاناضول أهداف قصيرة وبعيدة المدى (حميد،٢٠١٥، ص ٨)، وتتمثل الأهداف التي تسعى تركيا إلى تحقيقها من خلال مشاريعها المائية، ومنها سد إليسو، في مجموعة من الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية. (مكي وكاظم، ٢٠٢٠، ص ٨٧٨- ٨٧٩)

١- **الأهداف السياسية:** على الصعيد السياسي، تسعى تركيا إلى فرض سياسة الأمر الواقع على دول الجوار، ولا سيما العراق، بما يمنحها ورقة ضغط قوية في المفاوضات الثنائية، إضافة إلى توظيف ملف المياه كوسيلة لإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية وتعزيز النفوذ التركي في المنطقة. كما يرتبط ذلك بدور تركيا في دعم بعض المشاريع الإقليمية ذات البعد الدولي، وسعيها إلى تعزيز موقعها في النظام العالمي الجديد بعد تراجع دورها الاستراتيجي السابق.

٢-الأهداف الاقتصادية: أما الأهداف الاقتصادية، فتتمثل في سعي تركيا إلى تعزيز القطاع الزراعي وجعلها سلة غذاء للمنطقة من خلال التحكم بالحصص المائية لدول الجوار، إلى جانب رفع الدخل القومي وتقليل معدلات البطالة والفقر، خاصة في منطقة جنوب شرق الأناضول. كما تهدف إلى استثمار الموارد المائية في إنتاج الطاقة الكهرومائية، وتقليل كلفة استيراد الطاقة، مع إمكانية توظيف المياه في مشاريع تجارية مستقبلية مثل نقل المياه إلى دول أخرى، فضلًا عن تحقيق عوائد اقتصادية من بيع الطاقة.

٣-الأهداف الأمنية: فيما يتعلق بالأهداف الأمنية، فإن المشاريع المائية ترتبط أيضًا بالوضع الداخلي في مناطق جنوب شرق الأناضول ذات الأغلبية الكردية، حيث تسعى تركيا إلى استخدام التنمية الاقتصادية كوسيلة للحد من التوترات والحركات المسلحة مثل حزب العمال الكردستاني، من خلال دمج هذه المناطق اقتصاديًا واجتماعيًا ضمن الدولة التركية. إن تكثيف تركيا لجهودها في إنشاء السدود والخزانات والمحطات الكهرومائية يهدف إلى تعزيز قدرتها على إنتاج الطاقة الكهربائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فضلاً عن تصدير الفائض إلى دول المنطقة والاستفادة من العوائد الاقتصادية الناتجة عن ذلك في دعم الاقتصاد التركي وتطويره، كما تسعى تركيا من خلال هذه المشروعات إلى تعزيز مكانتها السياسية والإقليمية وتقوية فرص تقاربها مع الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل، فإن التوسع التركي في استغلال مياه نهر دجلة سيؤدي إلى تقليص كميات المياه المتدفقة إلى العراق، الأمر الذي سينعكس سلباً على الحصة المائية العراقية ويزيد من حدة الأزمة المائية في البلاد. (عزيز ونجم، ٢٠١٥،ص ٥٨٣)

المطلب الثاني الأبعاد السياسية والقانونية لسد إليسو وانعكاساته الإقليمية

تعد قضية المياه في منطقة الشرق الأوسط من القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة، ولا سيما في العراق، نظرًا لاعتمادها بدرجة كبيرة على كميات المياه الواردة من دول المنبع، وفي مقدمتها تركيا، إذ تتأثر

العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

الاستراتيجية المائية العراقية بشكل مباشر بالسياسات التركية المتعلقة بتنظيم واستثمار مياه نهري دجلة والفرات، حيث تسعى تركيا إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة لديها من خلال إنشاء السدود والمشاريع المائية الكبرى، وفي هذا الإطار، تهدف السياسة المائية التركية إلى توظيف مياه الأنهار العابرة للحدود بما يخدم أهدافها التنموية والاقتصادية، مع السعي لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة في المستقبل. ويترتب على ذلك انعكاسات محتملة على التوازنات الإقليمية، إذ قد يؤدي استمرار هذه السياسات إلى توتر في العلاقات بين تركيا وكل من العراق وسوريا، تبعًا لحجم التأثيرات المائية والاقتصادية الناتجة عنها. و (سليم والعزاوي، ٢٠٢٤، ص ٥١١)

ومعظم المياه الواردة للعراق هي عابرة للحدود الدولية مما يزيد من تعقيد التحدي الذي تواجهه عملية إدارة الموارد المائية، فهي من اكثر أدوات الصراع حدة، لان دول الجوار التي تمتلك مصادر المياه لا تبالي في فرض هيمنتها على دول المجرى والمصب، وبالتالي يواجه الامن المائي العراقي عدد من التحديات من دول الجوار الجغرافي المتمثل بتركيا وايران وسوريا، وهي الدول المتشاطئة مع العراق بأنهاره المشتركة،وتشكل تركيا التحدي الأكبر للعراق كون معظم مياه نهري دجلة والفرات تأتي منها(عذيب،٢٠١٩، ص٢٤٧-٢٤٩)، وبذلك فمشكلة المياه في العراق تتعلق بقضايا قانونية دولية وحدودية، والتحديات الخارجية الناتجة عن الحدود الدولية المشتركة مع تركيا، واعتماد العراق على انهار تنبع من خارج حدوده خلق ازمة القسمة العادلة والمنصفة للمياه مع تركيا، اذ حاول العراق وما يزال يحاول اثبات الحقوق التاريخية المكتسبة له في مياهه، وفي هذا الصدد يثير إنشاء سد إليسو العديد من الإشكاليات القانونية المرتبطة بقواعد القانون الدولي للمجاري المائية الدولية، لاسيما أن نهر دجلة يعد نهراً دولياً مشتركاً بين تركيا والعراق، الأمر الذي يفرض على دول المنبع والمصب الالتزام بالمبادئ القانونية المنظمة لاستغلال الأنهار الدولية.

أولاً: مخالفة مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول: يؤكد القانون الدولي ضرورة تقاسم مياه الأنهار الدولية بصورة عادلة تحقق مصالح جميع الدول المتشاطئة، إلا أن السياسة المائية التركية في مشروع سد إليسو اعتمدت على استغلال أحادي لمياه نهر دجلة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في الحصة المائية الواصلة إلى العراق، وهو ما يتعارض مع مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧. فالعراق يواجه ضعف في إدارة الموارد المائية وقلة التنسيق الإقليمي بين الدول المتشاركة في الأنهار العابرة للحدود. كما أسهمت التوترات السياسية بين العراق وتركيا وإيران في تعقيد أزمة المياه، بسبب غياب حلول دبلوماسية عادلة تضمن الحصص المائية للدول المتشاطئة. (عبيد، ٢٠٢٥، ص٢) وتُستغل قضية المياه أحياناً كورقة ضغط سياسية، الأمر الذي أدى إلى تقليص القدرات الزراعية للعراق وزيادة تعقيد الأزمة المائية.

ثانياً: الإخلال بقاعدة عدم إحداث ضرر جسيم: تُلزم قواعد القانون الدولي دول المنبع بعدم إقامة مشروعات مائية تؤدي إلى إلحاق ضرر بدول المصب، غير أن سد إليسو تسبب في تراجع واردات العراق المائية، وارتفاع معدلات الجفاف والتصحر والملوحة، فضلاً عن تأثيره السلبي في الزراعة والطاقة والبيئة، مما يمثل إخلالاً بقاعدة عدم الإضرار بالدول الأخرى.

ثالثاً: غياب التفاوض والإخطار المسبق: من المبادئ الأساسية في القانون الدولي للمياه التزام الدولة بإخطار الدول المتضررة والتفاوض معها قبل تنفيذ المشروعات الكبرى على الأنهار المشتركة، إلا أن تركيا اتجهت إلى تنفيذ مشروع سد إليسو بصورة منفردة دون التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم مع العراق ينظم الحصص المائية وآليات إدارة النهر.

رابعاً: تمسك تركيا بمفهوم السيادة الإقليمية المطلقة: استندت تركيا في سياستها المائية إلى فكرة السيادة المطلقة على الموارد المائية الواقعة داخل أراضيها، فلذلك تستند الدول على فكرة السيادة المطلقة لتبرير إقامة السدود على المجاري المائية الدولية، حيث أن ذلك المبدأ يقوم على أن للدولة حرية كاملة في التصرف في جزء من المجري المائي الواقع داخل إقليمها.(عبد المجيد وأمين، ٢٠٢٦،ص ٤٤٨٤) ومن هذا المنطلق تعاملت تركيا مع مياه النهرين وفق مفهوم السيادة المطلقة، من خلال الاستمرار في إنشاء السدود والمشاريع

العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

الإروائية والزراعية دون مراعاة كافية لحقوق الدول المتشاطئة معها، الأمر الذي أدى إلى تزايد الخلافات المائية وتصاعد المخاوف بشأن مستقبل الحصص المائية لكلٍ من العراق وسوريا. (عيشون وردام، ٢٠٢٠، ص١٥٦) وفي هذا الصدد تعتبر تركيا أن نهري دجلة والفرات نهران عابران للحدود وليسَا نهرين دوليين، وهو ما يمنحها وفق رؤيتها حرية التصرف بالمياه دون التزام قانوني تجاه دول المصب، في حين يرفض القانون الدولي الحديث هذا الاتجاه ويؤكد مبدأ الإدارة المشتركة للأنهار الدولية.

خامساً: ضعف الإطار الاتفاقي بين العراق وتركيا: فعلى الرغم من وجود اتصالات دبلوماسية بين البلدين على مدى سنوات حول استخدام نهري دجلة والفرات، ولكن لا يوجد حتي الآن اتفاق شامل وملزم للطرفين.(إبيك، ٢٠٢٦، ص١٣٠)، فلذلك تعد محدودية الاتفاقيات الملزمة بين العراق وتركيا أحد أبرز الأسباب التي سمحت بتصاعد الأزمة المائية، إذ لا توجد معاهدة شاملة تنظم تقاسم مياه نهر دجلة بصورة واضحة وملزمة، مما أتاح لتركيا الاستمرار في تنفيذ مشروعاتها المائية دون قيود قانونية فعالة، فلذلك يشهد الجانب القانوني المتعلق بمياه نهري دجلة والفرات العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هدفت إلى تنظيم استخدام المياه بين الدول المشتركة في الحوض، إلا أن اختلاف المواقف السياسية والقانونية بين هذه الدول حال دون التوصل إلى حلول شاملة وملزمة تحقق العدالة المائية لجميع الأطراف. كما اتسمت العلاقات المائية بين العراق وسوريا وتركيا بضعف الثقة وقلة التنسيق، الأمر الذي أسهم في استمرار الخلافات حول تقاسم الموارد المائية وإدارة الأنهار المشتركة. (فاضل، سجاد، ٢٠٢٠، ص ٤٩)

سادساً: إمكانية اللجوء إلى الوسائل الدولية: في ظل استمرار الخلافات المائية، يمكن للعراق الاستناد إلى قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية للمطالبة بحقوقه المائية، سواء من خلال المفاوضات الثنائية أو اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الدولي، استناداً إلى مبادئ العدالة المائية وعدم الإضرار بالدول المتشاطئة.

المبحث الثالث: تأثير سد إليسو على مياه العراق والتداعيات المستقبلية

تعتمد نسبة كبيرة من سكان العراق بشكل أساسي على مياه نهر دجلة، إلا أن هذه المياه بدأت في السنوات الأخيرة تتراجع من حيث الكمية وتتدهور من حيث النوعية، خاصة نتيجة قيام تركيا (دولة المنبع) باستثمار مياه النهر وبناء العديد من المشاريع والسدود على حوضه، مما أدى إلى آثار سلبية على السكان في دولة المصب (العراق). ويُعد مشروع سد إليسو من أبرز هذه المشاريع، إذ سيؤدي إلى تقليل واردات نهر دجلة بنحو (٦٠%) مقارنة بما كانت عليه قبل إنشائه، حيث ستنخفض كمية المياه من ٢٠٩) مليار م^3 إلى ما يقارب (٩) مليارات م^3، وتشير بعض التقارير إلى أن هذا النقص قد يؤدي إلى تجميد مساحات زراعية كبيرة، كما أن استمرار انخفاض الوارد المائي سيؤثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي في العراق، ويقلل من مساحة الأراضي المزروعة بشكل ملحوظ خلال العقود القادمة. كما سيتفاقم الوضع نتيجة ارتفاع معدلات الملوحة وتدهور التربة، خاصة في المناطق الزراعية التي تعاني أصلاً من مشكلات بيئية مزمنة. (حميد، ٢٠١٥، ص١٠)، وسينعكس ذلك على السكان بشكل مباشر، من خلال تغيير أنماط معيشتهم وتوزيعهم الجغرافي، إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والصحية نتيجة زيادة التلوث في مياه النهر، وما يترتب عليه من نقص في مياه الشرب وتدهور نوعيتها.

المطلب الأول: التأثيرات المتوقعة لسد إليسو التركي على الموارد المائية في العراق ونهر دجلة .

يتوقع أن يؤدي سد إليسو التركي، بعد اكتمال تشغيله مباشرة، إلى خفض كبير في واردات نهر دجلة المتجهة إلى العراق، حيث ستنخفض كميات المياه من نحو (٣٩.٠٢) مليار م^3 سنويًا إلى حوالي (٩.٩) مليار م^3 سنويًا. هذا الانخفاض الحاد في تدفق المياه سيؤدي إلى أزمة مائية كبيرة في العراق، خصوصًا في المناطق الواقعة على نهر دجلة، كما سيؤثر ذلك سلبًا على عمل محطات توليد الطاقة الكهرومائية، نتيجة انخفاض منسوب المياه الذي تعتمد عليه هذه المحطات في التشغيل، مما قد يؤدي إلى تراجع إنتاج الطاقة الكهربائية وتعطّل عدد من المشاريع الصناعية والخدمية المرتبطة بها. (جبر والكومي، ٢٠٢٢، ص١)، ويمكننا تلخيص تأثيراته في التالي: (مكي وكاظم، ٢٠٢٠، ص ٨٨١- ٨٨٣) و (عيسي، ٢٠٢١، ص ٤) و (سليم والعزاوي، ٢٠٢٤، ص ٥٢٤)

مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026

١- يؤدي إنشاء سد إليسو إلى تفاقم المشكلات البيئية في العراق، مع ارتباط ذلك بالنمو السكاني وتوسع المدن وزيادة الحاجة إلى المياه. وعند بدء ملء الخزان سيتضرر ملايين السكان في مختلف مناطق العراق، مما يدفعهم إلى ترك المهن الزراعية والصناعية والحرفية والهجرة نحو المدن. وهذا النزوح يؤدي إلى تغير الأنماط الاقتصادية من منتجة إلى غير منتجة، مع تراجع الإنتاج الزراعي وزيادة التصحر وانخفاض الثروة الحيوانية، وبالتالي تفاقم المشكلات الاجتماعية.

٢ -سيؤدي سد إليسو إلى فقدان جزء كبير من الأراضي الزراعية في العراق، ما يحرم مئات الآلاف من المزارعين من مصدر رزقهم الأساسي، كما يتضرر قطاع صيد الأسماك نتيجة انخفاض تصريف مياه نهر دجلة وتراجع الثروة السمكية.

٣ -سيؤدي نقص المياه وتدهور نوعيتها إلى حرمان السكان من مياه الشرب الصالحة، مع زيادة التلوث نتيجة المواد الكيميائية والأسمدة، مما يرفع احتمالات انتشار الأمراض والأوبئة مثل الكوليرا والتيفوئيد والملاريا.

٤ -يتسبب المشروع في تقلص الأراضي الخضراء والمراعي الطبيعية، وزيادة التصحر، مما ينعكس على المناخ المحلي من خلال تكرار العواصف الترابية وتدهور البيئة الطبيعية.

٥ -سيؤدي انخفاض المياه إلى حرمان أعداد كبيرة من السكان من مياه الشرب، ويمتد تأثير ذلك جغرافيًا إلى مناطق واسعة في العراق، مع تفاقم مشاكل الصرف الصحي وزيادة التلوث، مما يجعل المياه غير صالحة للاستخدام البشري.

٦ -يؤدي نقص المياه إلى تهديد الأهوار العراقية، إذ تعتمد على كميات كبيرة من المياه، ومع انخفاض الواردات المائية ستتعرض للجفاف أو التلوث، مما يهدد النظام البيئي والتنوع الحيوي فيها.

٧:- يؤدي انخفاض منسوب نهر دجلة إلى تراجع إنتاج الطاقة الكهربائية في السدود والمنظومات القائمة، مما يؤثر على القطاعات الصناعية والخدمية مثل محطات المياه والمصافي والمستشفيات.

٨ -يتسبب انخفاض المياه في تراجع مستوى الخزانات الطبيعية مثل بحيرة الثرثار، مما يضع العراق أمام أزمة عجز مائي خلال فترات الجفاف.

٩ -يمتد تأثير انخفاض مياه دجلة والفرات إلى شمال الخليج العربي، حيث يؤثر على الثروة السمكية والأنظمة البيئية مثل الأهوار، مع زيادة نسب التلوث والملوحة في مياه الخليج.

١٠ -يعكس المشروع التوجه التركي في اعتبار نهري دجلة والفرات أنهارًا عابرة للحدود تُدار وفق المصالح التركية، بما يثير إشكاليات قانونية وسياسية مع دول المصب.

يترتب على أنشأ سد اليسو أن واردات العراق المائية ستفقد نحو (١١) مليار م^3 سنوياً، ويُعد هذا الرقم كبيراً جداً مقارنة بالاحتياجات العراقية المستقبلية، إذ تشير الإحصائيات إلى أن الموارد المائية السطحية في العراق لعام ٢٠١١ بلغت تقريباً (٧٠.٣٧) مليار م^3 سنوياً بحسب إحصائيات الإسكوا، إلا أن هذه التقديرات شهدت تبايناً بين المصادر المختلفة؛ حيث أشارت الجامعة العربية إلى أن حجم المياه السطحية يبلغ (٦٧.٧) مليار م^3، بينما قدّره البنك الدولي بنحو (٧٢.٥) مليار م^3، في حين ذكرت المنظمة العربية للتنمية أن الكمية تبلغ (٦٥.٦٤) مليار م^3، ومع أن العراق يستثمر حوالي (٢٤.٥) مليار م^3 من موارده المائية السطحية، إلا أنه عند احتساب الحد الأقصى الممكن الحصول عليه من هذه الموارد، وهو (٦٥.٦٤) مليار م^3، وإضافة نحو (٢) مليار م^3 من الموارد المائية الجوفية، فإن إجمالي ما يمكن أن يحصل عليه العراق من المياه يصل إلى نحو (٦٦.٥) مليار م^3. وعند مقارنة هذا الرقم مع الطلب الكلي على المياه في العراق، تتضح بصورة جلية ملامح العجز المائي الحالي والمستقبلي، بما يعكس خطورة الوضع المائي الذي يواجه البلاد. (مكي وصالح، ٢٠٢٠، ص ٨٨٤) ومن هذا المنطلق، فأننا نري لابد من ضرورة أن تتخذ الحكومة العراقية وصنّاع القرار السياسي إجراءات عاجلة لمواجهة هذه الأزمة، لأن عدم التحرك الجاد قد يؤدي إلى كارثة مائية وبيئية عند بدء ملء وتشغيل السد، وبشكل عام، يعاني العراق بالفعل من تراجع مستمر في موارده المائية بسبب المشاريع المائية المقامة في دول المنبع على نهري دجلة والفرات.

المطلب الثاني: تأثير سد إليسو على الموارد المائية في العراق والتداعيات البيئية والاقتصادية المستقبلية.

العدد 4 No 4
تموز July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

تعد قضية المياه من أهم الإشكاليات في العلاقات بين تركيا والعراق، إذ أدى النقص الحاد في كميات المياه المتدفقة إلى العراق إلى انعكاسات سلبية كبيرة على الواقع الزراعي، خاصة في مجالي الزراعة والسقي، مما أسهم في اتساع ظاهرة التصحر وارتفاع نسب الملوحة وتدهور الإنتاج الزراعي في العديد من المناطق، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على القطاع الزراعي الذي شهد تراجعًا ملحوظًا في الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد الخارجي، بما يعكس حجم الاختلال في التوازن المائي وتأثيره على الأمن الغذائي في العراق، كما يُعد انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات من أخطر التداعيات البيئية، إذ أدى إلى تهديد مباشر للأمن المائي والبيئي، من خلال تقلص المسطحات المائية، وازدياد معدلات الجفاف والتصحر، وتراجع جودة المياه في العديد من المناطق، خصوصًا في الوسط والجنوب. (علي، ٢٠٢٢، ص ١٢١- ١٢٢)

ولذلك فأن الطموحات الإقليمية المرتبطة بالسياسات المائية التركية أدت إلى إدخال ملف المياه ضمن دائرة التفاعلات السياسية والأمنية، مما جعل تأثيره لا يقتصر على الجانب البيئي فحسب، بل امتد ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية للعراق، بما في ذلك تراجع الإنتاج الزراعي، وتدهور الموارد الطبيعية، وازدياد الضغوط على السكان في المناطق المعتمدة على مياه النهرين. كما حذرت تقارير دولية من تفاقم أزمة المياه في العراق نتيجة السدود التركية، وفي مقدمتها سد إليسو، إذ أشارت جمعية المياه الأوروبية إلى احتمال فقدان العراق جزءاً كبيراً من مياه نهري دجلة والفرات بحلول عام ٢٠٤٠. كما أوضح التقرير أن نهر دجلة قد يخسر نحو ٣٣ مليار متر مكعب من المياه سنوياً بسبب المشاريع المائية التركية، فضلاً عن انخفاض كميات المياه المتدفقة إلى العراق خلال العقود الثلاثة الماضية بنسبة كبيرة، الأمر الذي زاد من حدة أزمة الجفاف والتصحر، وتاريخياً، كان العراق يحصل على كميات وفيرة من مياه نهري دجلة والفرات إضافة إلى روافدهما الداخلية، إلا أن هذه الموارد شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، ولاسيما في نهر الفرات. وفي المقابل، ارتفع عدد سكان العراق بشكل مستمر، مما أدى إلى زيادة الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات الزراعية والصناعية والاستهلاكية، ويُعد سد إليسو من أكثر المشاريع تأثيراً على العراق، إذ تشير التقديرات إلى أنه سيؤدي إلى تقليص المساحات الزراعية وحرمان أجزاء واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة من المياه، الأمر الذي سيدفع العديد من المزارعين إلى ترك أراضيهم، فضلاً عن تأثيره السلبي في الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد .(ياس،٢٠٢١، ص٢)

من خلال دراسة الموضوع تبين أن مشروع سد إليسو يمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في تراجع الواردات المائية لنهر دجلة باتجاه العراق، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على تفاقم أزمة المياه من حيث الكمية والنوعية، كما أظهرت النتائج أن السياسات المائية التركية، القائمة على توسع مشاريع السدود، أسهمت في إعادة تشكيل التوازنات المائية الإقليمية بما يضع العراق في موقع أكثر هشاشة باعتباره دولة مصب تعتمد بشكل كبير على الموارد المائية العابرة للحدود. إضافة إلى ذلك، بيّن البحث أن تداعيات السد لم تقتصر على الجانب المائي فقط، بل امتدت لتشمل أبعادًا بيئية واقتصادية، تمثلت في زيادة معدلات الجفاف والتصحر وتراجع الإنتاج الزراعي.

نتائج البحث

١. إن إنشاء سد إليسو أدى إلى انخفاض ملحوظ في واردات نهر دجلة، مما تسبب في اختلال التوازن المائي بين دول المنبع والمصب، وقلّص قدرة العراق على تلبية احتياجاته الزراعية والصناعية والمائية.

٢. انخفاض تدفقات المياه انعكس مباشرة على الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى تقلص المساحات المزروعة وتراجع الإنتاج الغذائي، وبالتالي زيادة الاعتماد على الاستيراد وارتفاع مستويات الهشاشة الغذائية.

٣. إن إنشاء سد إليسو أدى إلى انخفاض المناسيب المائية إلى زيادة نسب التلوث والملوحة، وتراجع التنوع الحيوي في نهر دجلة والأهوار، مما هدد التوازن البيئي في مناطق واسعة من جنوب العراق.

٤. أن إنشاء سد إليسو أدى إلى تأثيرات اجتماعية واقتصادية ممتدة تسبب شح المياه في تغيّر أنماط المعيشة داخل حوض النهر، مع زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، وارتفاع نسب البطالة نتيجة تراجع النشاط الزراعي والحرفي.

٥. أصبح ملف المياه أحد أدوات الضغط السياسي بين تركيا والعراق، مما زاد من تعقيد العلاقات الثنائية وأضعف فرص التعاون المائي العادل.

ثانيًا: توصيات البحث

١. يوصي البحث بضرورة تعزيز التعاون المائي بين العراق وتركيا عبر اتفاقيات ملزمة ومنصفة لتوزيع المياه بما يضمن حقوق دول المصب.
٢. ضرورة تبني العراق لسياسات مائية أكثر كفاءة تعتمد على ترشيد الاستهلاك، وتطوير أساليب الري الحديثة، وتقليل الهدر في الموارد المائية.
٣. العمل على تفعيل الدور الدبلوماسي العراقي في المحافل الدولية للضغط باتجاه ضمان الحصص المائية العادلة، إلى جانب الاستثمار في مشاريع حصاد المياه وتحلية المياه كخيارات استراتيجية لمواجهة أزمة الشح المائي.

المصادر:

١. إبيك، جميل دوغج، (٢٠٢٦)، استخدام نهري دجلة ولفرات في العلاقات التركية- العراقية المشكلات والحلول من المنظور التركي، مجلة الأبحاث والدراسات.
٢. الإنصاري، نظير،(٢٠٢٥)، الموارد المائية في العرق : الآفاق والتنبؤات، مجلة موارد المياه وعلوم الأرض، المجلد ٤، العدد ١.
٣. جبر، مصطفي قيس حمادي، الكومي، عبد الرزاق بسيوني، (٢٠٢٢)، الموارد المائية المتاحة في العراق بوادر شحة المياه، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد ٤٩.
٤. جبر، مصطفي قيس حمادي، (٢٠٢٢)، الموارد المائية المتاحة في العراق وبوادر شحة المياه، لمجلة العلمية للآداب، العدد ٤٩.
٥. حسن، عقيل رحمن، (٢٠٢٥)، دور الموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والامن الغذائي في محافظة المثني، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٦٩، ج٣.
٦. حميد، حسين عبد المجيد، (٢٠١٥)، سد إليسو التركي وأثره على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية، العدد ٥٨.
٧. خلف، قيس ياسين، العزاوي، رعد رحيم، (٢٠١٤)، الطرق والتقانات المستخدمة في حفظ وزيادة الموارد المائية في العراق، كلية التربية، جامعة ديالي.
٨. سليم، أبوسكين، العزاوي، وأنغام عادل حبيب، (٢٠٢٤)، تأثير مشكلة المياه على العلاقات التركية مع دول المصب لنهر دجلة والفرات *قضايا سياسية*، ٧٦.
٩. صالح، شيماء تركان، (٢٠٢٣)، الأمن المائي العراقي – بحث في الحقوق وإمكانيات الحلول، مجلة قضايا سياسية، العدد ٧٤.
١٠. عبد الله، عبد الرزاق حمزة، (٢٠٢٤)، أزمة المياه في العراق: التحديات وإشكالية الحلول، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد.
١١. عبد المجيد، محمد فؤاد، أمين، نبيل بهاء الدين، (٢٠٢٦)، القواعد الدولية الحاكمة للسدود على الأنهار المشتركة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٥٢.

١٢. عبيد، عبد الهادي مجيد، (٢٠٢٥)، أزمة المياه في العراق لعام ٢٠٢٥ تحديات واستراتيجيات في مواجهة الابتزاز التركي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
١٣. عذيب، قاسم عبد علي، (٢٠١٩)، التحديات الجيوبولتيكية للأمن المائي العراقي، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية،عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الثالث.
١٤. عزيز، حسين وحيد، نجم، رفل حسين، (٢٠١٥)، السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ٢٣.
١٥. علي، سليم كاطع، (٢٠٢٤)،سياسة تركيا المائية وإنعكاساتها على الأمن الوطني العراقي، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٩.
١٦. فاضل، شيماء عادل، سجاد، غدير محمد،(٢٠٢٠)، التنمية المائية في العراق- المعوقات وسبل المواجهة، مجلة دنانير، العدد ١٩.
١٧. الفضلي، زهرة ثائر أحمد، (٢٠٢٥)، حق المياه في العراق في ظل التغيرات المناخية، تقرير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.
١٨. القصير، أحمد لفته، (٢٠١٩)،قدسية نهري دجلة والفرات ودور الملوك الاشوريين في تفقد منابعها في ضوء النصوص المسمارية والآثار القديمة، جامعة واسط، العدد ١١.
١٩. كاظم، ضحي جواد، جدوع، أمير هادي، (٢٠١٦)، الإمكانات المائية المتاحة للعراق (دراسة في جغرافية العراق)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ٣٠.
٢٠. مكي، فارس مظلوم، صالح، محمد مظفر، (٢٠٢٠)، الموقف القانوني للعراق إنشاء مشروع سد أليسو التركي على نهر دجله، مجلة كلية مصارف الجامعة، مج٣٠،ع١.
٢١. ياس، بهاء عيسي، (٢٠٢١)، آثار السدود التركية على العراق(متغيرات خطيرة ومواجهة حتمية)، مجلس النواب، دائرة البحوث.
٢٢. عيشون، حسين عليوي، ردام، ياسين غانم، (٢٠٢٠)، الأساس القانوني للمياه العراقية، مجلة دراسات الكوفة، العدد ٥٩.